

«الخليج» يعلن عن الفائزين بالسحوبات اليومية للدانة

المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بمركز خدمة العملاء على رقم 1805805 للحصول على المساعدة، كما يمكنهم أيضا زيارة الموقع المخصص لحساب الدانة www.e-gulfbank.com/aldanahwinners للمزيد عن الحساب وعن الراعيين.

ألف دينار، كما سيختل هذا السحب بتوزيع مليونير الدانة لعام 2013 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار. هذا، ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو توفير المال. فكلما زاد المبلغ المدور وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة. للمشاركة في سحوبات

الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة

أعلن بنك الخليج في 4 أغسطس الجاري عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال أسبوع 28 يوليو - 1 أغسطس. وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزة بقيمة كل منهما 1000 دينار لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم: (الأحد 28 يوليو) براك عبدالمجيد عبدالمحمّد، سيد عبدالرحمن عبدالحليم و(الاثنين 29 يوليو) نواف عبد شحاتة الشمري، خالد توفيق منصور القطان و(الثلاثاء 30 يوليو) رزق محمود رزق، هيثم خالد باكور و(الأربعاء 31 يوليو) فوزية حياض سعود الزامل، محمد صالح حسين العجمي و(الخميس 1 أغسطس) حسين عطية حسين أحمد، عادل عبدالرزاق حيدر أحمد.

تضمن برنامج سحوبات الدانة لعام 2013 السحوبات اليومية على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار (أيام العمل). أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فستعقد كعادة حيث سيتم عقد السحب ربع السنوي الثالث في 26 سبتمبر على الجوائز التالية: (500 ألف دينار، 125 ألف دينار، 25 ألف دينار) أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 9 يناير 2014 على الجوائز النقدية بقيمة 50 ألف دينار، و250



مبيعات الصكوك بالخليج بداية العام أقل من 15 مليار دولار

مقترضون خليجيون يبحثون عن تمويلات بعيداً عن «السندات»



المقترضون الخليجيون يدرسون قروض البنوك واستغلال التدفقات النقدية الخاصة بها

ويعيد مقترضون محتملون آخرون النظر في استراتيجياتهم بعد أن كان يمكنهم قبل ثلاثة أشهر الاستفادة من السوق بدرجة كبيرة في جمع تمويل أقل تكلفة.

وخلال الموجة الأخيرة من التقلبات في سوق السندات التقليدية شكلت الصكوك خيارا جذابا للمصدرين، نظرا لأن الإصدارات العالمية من الصكوك لم تواجه الوتيرة السريعة التي طلبت من جانب الصناديق الإسلامية ذات الأموال الوفيرة. وسمح هذا الاختلال بإصدار الصكوك بتكلفة أقل من السندات التقليدية.

غير أن الصكوك لم تستطع تفادي تأثير ارتفاع عوائد السندات الأميركية هذا العام. فقد اتسعت هوامش السندات التقليدية في دول الخليج 57,8 نقطة أساس في المتوسط فيما بين 22 مايو و26 يونيو الماضيين، وبها الفترة التي شهدت معظم التقلبات بنحو اتسعت هوامش الصكوك الخليجية 45 نقطة أساس، وهو أداء ليس أفضل بكثير. وبلغ أكبر فارق بين السندات التقليدية والصكوك في بداية هذا الشهر 13 نقطة أساس فقط.

وبدأت مبيعات الصكوك في منطقة الخليج منذ بداية العام أقل قليلا من 15 مليار دولار انخفاضا من 19,8 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي بحسب بيانات زاوية. ويتضمن هذا الرقم مبيعات الصكوك بالمعدلات المحلية. لذا يبرز التمويل المصرفي مجددا كبديل أكثر سهولة وأقل تكلفة لأسواق الدين في الخليج على الأقل في الوقت الحاضر.

بني - رويترز: يدرس مقترضون خليجيون خيارات تمويلية جديدة بديلة عن السندات، مثل قروض البنوك واستغلال التدفقات النقدية الخاصة بهم، التي تبدو صحية بفضل النمو الاقتصادي القوي في الخليج، نظرا لأن مستويات العوائد بشكل عام لا تزال أكثر ارتفاعا مما كانت عليه في مايو الماضي. وقال بسواجيت داسجويتا، رئيس الخزنة والتداول لدى شركة أبوظبي للاستثمار عن ارتفاع عوائد السندات الخليجية في الفترة الأخيرة «مع استمرار ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأميركية 100 نقطة أساس عن مستويات مايو فإن من المستبعد أن يحدث انتعاش في وتيرة الإصدار قريبا».

وأصدرت البحرين سندات بقيمة 1,5 مليار دولار في أواخر الشهر الماضي، اجتذبت طلبات اكتتاب بنحو 8 مليارات دولار، وحققت السندات أداء جيدا منذ الإصدار إذ بلغ العائد 6,15٪ في السوق الثانوية الأسبوع الماضي، انخفاضا من 6,20٪ عند الإصدار. وبالمثل فإن سندات أصدرها مشروع الشويحات 2 لكهرباء والمياه في أبوظبي بقيمة 825 مليون دولار ويعائد 6٪ بلغ عائدتها 5,78٪.

وقال داسجويتا «تم تسعير الإصدارين بكاسبات أكبر للمستثمرين وأعتقد أنه كان تصرفا ذكيا نظرا لظروف السوق في ذلك الوقت إذ كانت أسعار الفائدة منخفضة بعد موجة بيع لذا فإن البعض كانوا يتطلعون للعودة».

أسهم أوروبا ترتفع بقيادة شركات التعدين بعد بيانات اقتصادية صينية

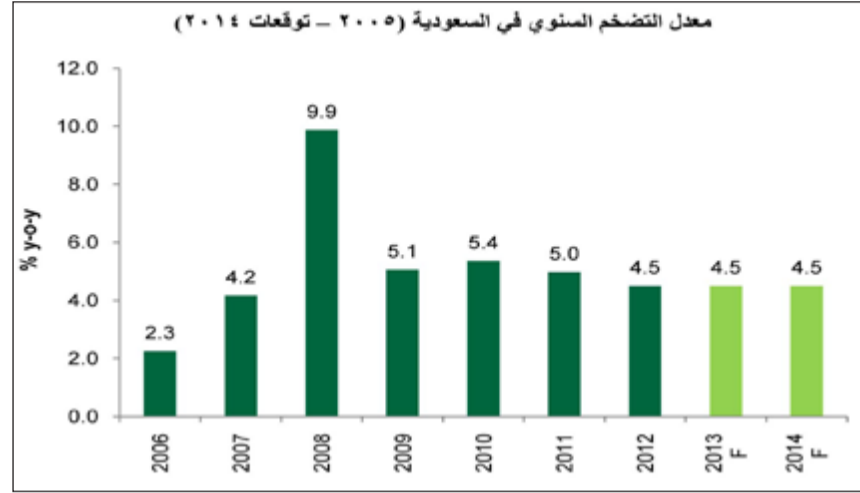
لندن - رويترز: ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس مدعومة بقصاع التعدين بعد بيانات اقتصادية من الصين أشاعت تفاؤلا بشأن أكبر مستهلك للمعادن في العالم وبعد علامات جديدة على تزايد صفقات الاندماج. وزاد مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0,1٪ إلى 1223,50 نقطة معرزا المكاسب التي سجلها في الجلسة السابقة حين صدرت بيانات تجارية إيجابية من الصين. وارتفع مؤشر قطاع الموارد الأساسية الأوروبي 1,3٪. وأظهرت بيانات أخرى أمس أن الناتج

والا تبيد الفساد في الأردن، على اختلاف المدن، أفضل حالا من الشوارع التي تقص بالسياح الخليجيين، حيث يؤكّد عاملون في القطاع السياحي أن نسبة الإشغال الفندقية خلال عطلة عيد الفطر وصلت إلى 100٪ في غالبية الفنادق، فضلا عن أن الكثير من العائلات الخليجية تفضل الشقق المفروشة الواسعة على الغرف الفندقية، والتي تشهد في الأخرى طلبا أكثر من المعروض أدى إلى ارتفاع أسعارها.

توقعت في تقريرها أن تظل الأوضاع النقدية في المملكة ملائمة وأن تستمر في دفع الطلب المحلي

«بيتك للأبحاث»: التضخم في السعودية انخفض

لي سجل أدنى مستوى له منذ 7 شهور



الطيران العاملة في منطقة الخليج كانت قد أعلنت عن تخفيضات كبيرة وعروض خلال شهر رمضان، مما يدل على استمرار الإنكماش في أسعار النقل الجوي خلال شهر يوليو.

وذكر التقرير أن التضخم في قطاع الملابس والأحذية (والذي يساهم بنسبة 8,4٪) في سلة مؤشر تكاليف المستهلك واصل اعتدال وتيرته ليسجل 1,3٪ على أساس سنوي (0٪ مقارنة بالشهر السابق) في يونيو 2013 من 2٪ على أساس سنوي (انخفاض بنسبة 0,2٪ على أساس شهري) في مايو حيث واصلت أسعار المواد الخام من الملبوسات تسجلها لتيرة أبطأ في التضخم. كما تراجع معدل التضخم في قطاع تآثيث المنزل (والذي يساهم بنسبة 8,4٪ في سلة مؤشر تكاليف المستهلك الجديدة) إلى 2,8٪ على أساس سنوي (0٪ على أساس شهري) في يونيو 2013 من 3,3٪ على أساس سنوي (0٪ على أساس شهري) في مايو بفعل تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة.

ارتفاع أسعار الفائدة في وقت مبكر عما هو متوقع في 2014

توقع التقرير أن تتبع السياسة النقدية السعودية بما في ذلك أسعار الفائدة تحركات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وقد أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في وقت سابق إلى أنه سحافظ على انخفاض أسعار الفائدة على الأقل حتى نهاية 2015 قبل الشروع في أي تدابير لتشدد السياسة النقدية، إلا أنه وبعد خطته لإنهاء برنامج التيسير الكمي في أكتوبر 2013، يتوقع أن تحدث زيادة في أسعار الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في وقت سابق عن 2015.

ومن المرجح أن يتم ذلك خلال 2014. وفي حالة بدء الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة في 2014، فمن المرجح أن تحذو مؤسسة النقد العربي السعودي (سام) حذو الاحتياطي الفيدرالي مع ارتفاعات مماثلة في أسعار إعادة الشراء وأسعار إعادة الشراء.

كما توقع التقرير أن تظل الأوضاع النقدية المحلية في السعودية ملائمة وأن تستمر في دفع الطلب المحلي. وظلت السيولة قوية مع ارتفاع الإقراض المصرفي في القطاع الخاص بأسرع وتيرة له في أربع سنوات ليصل إلى 16,5٪ على أساس سنوي في مايو 2013. وفي ظل محافظة نمو القروض الشخصية وقروض الشركات على صلاته فضلا عن ازدهار أنشطة الأعمال على الصعيد المحلي، فمن المرجح أن يواصل الإقراض المصرفي نموه بوتيرة قوية. وتسرّع نمو عرض النقود (ن 3) مسجلا نسبة 16,2٪ في أساس سنوي في مايو 2013 من 14,1٪ في أساس سنوي في أبريل 2012 مدفوعا بقوة الودائع تحت الطلب والودائع شبه النقدية الأخرى. ويعد تأثير الأوضاع النقدية الملائمة على التضخم محدودا نسبيا، حيث تحافظ المملكة على سياسة ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود والتي تشكل جزءا كبيرا من سلة مؤشر تكاليف المستهلك.

المملكة بما يتماشى مع ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية في منظمة الأغذية والزراعة العالمية والذي زاد بنسبة 5,4٪ على أساس سنوي في يونيو من 5,1٪ في مايو بعد أن شهد فترة من الإنكماش خلال الربع الأول من 2013 نتيجة لانخفاض أسعار الشحن ووجود فائض في إنتاج بعض المواد وخاصة الأرز والسكر. وبالرغم من ذلك، وفي ظل التوقعات المتزايدة للموارد الغذائية المزيد من التوازن بين العرض والطلب خلال عام 2013 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، إلا أنه يتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية مصدرا لاستمرار زيادة الضغط في الاتجاه التصاعدي على التضخم في المملكة.

وتوقع التقرير أن يؤدي نقص المعروض من المسكن منخفضة التكاليف والذي كان سائدا لعدة سنوات في استمرار كون الإيجارات تمثل ضغوطا تصاعديا على إيجارات المساكن خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من التدابير الحكومية الأخيرة الرامية إلى تطوير مساكن منخفضة التكاليف، إلا أن محدودية الطلب على المساكن في المملكة ستحتاج سنوات لالتهائها منها حيث إن

توقع التقرير أن يؤدي نقص المعروض من المسكن منخفضة التكاليف والذي كان سائدا لعدة سنوات في استمرار كون الإيجارات تمثل ضغوطا تصاعديا على إيجارات المساكن خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من التدابير الحكومية الأخيرة الرامية إلى تطوير مساكن منخفضة التكاليف، إلا أن محدودية الطلب على المساكن في المملكة ستحتاج سنوات لالتهائها منها حيث إن

توقع التقرير أن يؤدي نقص المعروض من المسكن منخفضة التكاليف والذي كان سائدا لعدة سنوات في استمرار كون الإيجارات تمثل ضغوطا تصاعديا على إيجارات المساكن خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من التدابير الحكومية الأخيرة الرامية إلى تطوير مساكن منخفضة التكاليف، إلا أن محدودية الطلب على المساكن في المملكة ستحتاج سنوات لالتهائها منها حيث إن

توقع التقرير أن يؤدي نقص المعروض من المسكن منخفضة التكاليف والذي كان سائدا لعدة سنوات في استمرار كون الإيجارات تمثل ضغوطا تصاعديا على إيجارات المساكن خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من التدابير الحكومية الأخيرة الرامية إلى تطوير مساكن منخفضة التكاليف، إلا أن محدودية الطلب على المساكن في المملكة ستحتاج سنوات لالتهائها منها حيث إن

توقعات باستمرار التضخم المؤقت عند معدل 4,5٪ في 2013

في عكس الشركات ارتفاع تكاليفها على العملاء. وأشار التقرير إلى أن نقص المعروض من المساكن منخفضة التكاليف على المدى القريب إلى متوسط، بالإضافة إلى الظروف النقدية الضاغطة بصورة ملحوظة والتي تظهر من الانخفاض القياسي في أسعار الفائدة سيساعدان على دفع التضخم أعلى قليلا من مدى 4٪ إلى 5٪ خلال النصف الثاني من 2013 وحتى 2014.

وتوقع التقرير أن يستمر التضخم المؤقت عند معدل 4,5٪ في 2013 وأن يظل بنفس المعدل في 2014. وفي ظل هذا المعدل، فإننا نرى أن معدل التضخم لا يزال تحت السيطرة نظرا للأداء القوي الذي يشهده نمو القطاع غير النفطي في المملكة. إلا أن الإعانات الحكومية وزيادة أفضلية توظيف السعوديين بالإضافة إلى استمرار انخفاض أسعار الفائدة قد تزيد من معدل توقعاتنا للتضخم

ذكر التقرير أن الضغوط التضخمية في المملكة العربية السعودية كانت في الجانب المرتفع في بداية 2013 قبل أن يتراجع مع نهاية النصف الأول من 2013. إلا أنه وبالنظر إلى قوة وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة، فإننا لا نتوقع أن يستمر التراجع الحالي في معدلات التضخم لفترة طويلة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم خلال النصف الثاني من العام 2013 نظرا للتوقعات التي تشير إلى حدوث المزيد من الارتفاع في أسعار الغذاء العالمية على خلفية النقص في محاصيل الذرة والحبوب. كما أن هناك مخاوف متزايدة من تأثير تشديد برنامج السعودية على أسعار المستهلك، وعلى وجه الخصوص، تلك التدابير الجديدة التي تجبر الشركات على توظيف الموظفين السعوديين الأكثر تكلفة، وفرض ضريبة جديدة على الشركات التي لديها أغلبية أجنبية من العمالة، والذي قد يتسبب

وإزدحم العديد من الشوارع الرئيسية في العاصمة عمان بالسيارات السياحية، والقادمين من مختلف دول الخليج، فيما قال أحدهم «العربية.نت» إن الأردن أصبح الوجهة السياحية الأفضل في المنطقة خاصة بالنسبة لمن يتجنبون السفر أوروبا، أو بالنسبة لمن يرغبون في قضاء إجازة قصيرة، أو إجازة ذات تكلفة منخفضة.

ذكر تقرير اصدرته شركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن التضخم في السعودية انخفض ليسجل ابطأ وتيرة له في سبعة أشهر.

وأضاف التقرير أن مؤشر قياس تكاليف المعيشة، والذي يقيس معدل التضخم تراجع إلى ابطأ وتيرة له في سبعة أشهر ليسجل زيادة بنسبة 3,5٪ على أساس سنوي في يونيو 2013 انخفاضا من نسبة الـ 3,8٪ على أساس سنوي المسجلة في مايو 2013 وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وأشار التقرير إلى انخفاض الأسعار الرئيسية مدفوعة بتباطؤ الزيادة والمشروبات فضلا عن انخفاض الأسعار الأساسية باستثناء قطاعات الأغذية والخدمات ذات الصلة بالإيجارات والإسكان. إلا أن أسعار الإسكان والمرافق العامة، التي تمثل ثاني أكبر مساهم في سلة قياس تكاليف المعيشة بنسبة 20,5٪، ظلت ثابتة نسبيا على أساس سنوي في يونيو 2013.

وبالنسبة للأساس الشهري، سجل معدل التضخم زيادة طفيفة بنسبة 0,2٪ في يونيو 2013، في أعقاب زيادة هامشية قدرها 0,1٪ على أساس شهري في مايو 2013 نظرا لزيادة الأسعار في قطاعات الوسائل الترفيهية والثقافية والمطاعم والفنادق وبضائع وخدمات أخرى.

اعتاد أسعار المواد الغذائية وبين التقرير أن أسعار قطاع الأغذية والمشروبات (أكبر مساهم في سلة مؤشر تكاليف المستهلك بنسبة 21,7٪) انخفضت لتسجل 6,1٪ على أساس سنوي (زيادة 0,1٪ على أساس شهري) في يونيو 2013 من 6,4٪ على أساس سنوي (زيادة 0,2٪ على أساس شهري) في يونيو 2013 مرجعا ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار الخضراوات مسجلة انخفاضا حادا ليسجل 3,1٪ على أساس سنوي في يونيو من 8,4٪ على أساس سنوي في مايو.

إلا أن معظم القطاعات الفرعية مثل الخبز والحبوب واللحوم والدواجن والزيت والدونم سجلت ارتفاعا في معدل التضخم وإن نقص الحبوب والتدقيق في بعض مناطق المملكة لا يزال يشكل ضغطا على قطاع الخبز والحبوب الفرعي والذي سجل ارتفاعا في التضخم بنسبة 9,6٪ على أساس سنوي مقارنة بنسبة 9,2٪ على أساس سنوي في مايو. وجاءت الزيادات الملحوظة الأخرى في أسعار اللحوم والدواجن، والتي زادت بنسبة 8,8٪ على أساس سنوي في يونيو من 8,4٪ في الشهر السابق، فيما سجلت الفواكه والمكسرات زيادة بنسبة 8,8٪ من نسبة الـ 8,1٪ المسجلة في مايو على أساس سنوي.

وأوضح التقرير أنه على الرغم من الانخفاض في تضخم أسعار المواد الغذائية في شهر يونيو، إلا أنها ظلت مرتفعة بالنظر إلى المعايير العامة للتضخم وتعد بمنزلة المساهم الأكبر في إجمالي التضخم حيث تضفى المواد الغذائية 1,4 نقطة مئوية. وجاء تضخم أسعار المواد الغذائية في

تدفق سياح دول الخليج يرفع الأسعار في الأردن

الأردن، مشيرا إلى أنه منذ صيف العام 2011 لم تعد سورية ولبنان ومصر وجهات مفضلة للسعوديين، كما كانت الحال طوال السنوات الماضية. وقال إنه جاء إلى الأردن بسيارته الخاصة، مشيرا إلى أنه قضى عدة ساعات على الحدود الأردنية السعودية نتيجة الازدحام الكبير ليلية عيد الفطر، وهو ما يؤكد زيادة الإقبال على السياحة بالأردن بالنسبة للسعوديين الذين أصبحوا يزاحمون المغتربين الأردنيين أيضا.

وقال سائح سعودي يدعى أبوليث إنه يزور الأردن للعام الثاني على التوالي، بعد أن أصبح البلد الأفضل والأكثر أمنا في المنطقة، وبعد أن أصبح من غير الممكن بشكل صحيح مطلق السفر إلى سورية ومصر ولبنان لقضاء الإجازات. ويؤكد أبوليث أن أعدادا كبيرة من السعوديين أصبحوا يقصدون الأردن لقضاء إجازاتهم الصيفية، وذلك منذ نحو عامين، وليس منذ

العربية.نت: ازدحمت شوارع الأردن بالسياح الخليجيين، الذين عرفوا عن السفر لمصر ولبنان وسورية بشكل شبه نهائي، ليستفيدوا من السياحة في الأردن من الأوضاع السيئة في الدول المجاورة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفنادق والسيارات المؤجرة والعديد من المرافق السياحية، فيما لعب حوافر عيد الفطر في موسم لقضاء إجازة قصيرة، أو إجازة ذات تكلفة منخفضة.

السيارات المؤجرة والعديد من المرافق السياحية، فيما لعب حوافر عيد الفطر في موسم لقضاء إجازة قصيرة، أو إجازة ذات تكلفة منخفضة.